

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٦٥

بفرض الحراسة على أموال ومتلكات بعض الأشخاص الموضحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بامن الدولة ،

وعل الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المحتلين والمرافقيين وغيرهم من الأشخاص والممثبات ،

قرر :

مادة ١ - تفرض الحراسة على أموال ومتلكات السادة الموضحة

أسماؤهم بعد وفاتهم :

(١) إبراهيم إبراهيم شحاته وله ، وعائلته .

(٢) زكي شاول موسى صالح ، وعائلته .

(٣) دافيد شاول موسى صالح ، وعائلته .

(٤) زكي خضر يوسف وجه ، وعائلته .

(٥) إبراهيم خضر يوسف وجه ، وعائلته .

(٦) ماري احصي بوقبى أرملا السيد / منصور ابراهيم وجه .

مادة ٢ - يتولى رئيس الوزراء الإشراف على تنفيذ أحكام هذا القرار ويكون له في سبيل ذلك السلطات الخلوة للوزير بتفويضه الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ - يعين رئيس الوزراء بقرار منه حارسا عاما يتولى إدارة هذه الأموال والمتلكات ويكون للحارس العام سلطات مدير المخصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، وله أيضا أن يعين حارسا عاما على هذه الأموال والمتلكات ، ويحدد اختصاصه وفقا للقرارات التي تصدر من الحارس العام .

له أيضا أن يعين حارسا عاما على هذه الأموال تحدد اختصاصاته وفقا للقرارات التي تصدر من الحارس العام .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٩٥)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - تفرض الحراسة على أموال ومتلكات الأشخاص الموضحة

أسماؤهم فيما بعد وفاتهم :

(١) عبد الله عبد الحميد الدسوقى .

(٢) محمد عبد الطيف العجمى .

(٣) ناظم عبد الحميد الحسينى .

(٤) محمد حسين خليل .

(٥) إلياس داغر .

(٦) حسين مل عيسى .

(٧) خليل بربك .

(٨) متصرفى سعدى .

(٩) يوسف شيبانى .

(١٠) جعوى شيبانى .

(١١) محمد الشكرجي .

(١٢) محمد قلاقس .

(١٣) على رضا اندرسانى .

(١٤) جوليا بيخائيل .

(١٥) فهمى محمد عبد العاطى .

ويجرى بشأن تلك الحراسة أحكام الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٢ - يتولى رئيس الوزراء الإشراف على تنفيذ أحكام هذا القرار ويكون له في سبيل ذلك السلطات الخلوة للوزير بتفويضه الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ - يعين رئيس الوزراء بقرار منه حارسا عاما يتولى إدارة هذه الأموال والمتلكات ويكون للحارس العام سلطات مدير المخصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، وله أيضا أن يعين حارسا عاما على هذه الأموال والمتلكات ، ويحدد اختصاصه وفقا للقرارات التي تصدر من الحارس العام .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٩٥)

جمال عبد الناصر